اقتراح قانون المفقودين والمخطوفين يلاحق من يملك معلومات ويخفيها

نشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ **2012-02-25** على الصفحة رقم ٥ – لبنان

أصبح اقتراح قانون المفقودين والمخفيين في لبنان لدى وزير العدل شكيب قرطباوي وعدد من النواب من أجل مناقشته. وأعلن مدير فرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «المركز الدولي للعدالة الانتقائية» حبيب نصار، أثناء عقد طاولة مستديرة نظمها المركز، أن عدداً من هيئات المجتمع المدني والقضاة شارك في إعداد الاقتراح، إضافة إلى خبراء محليين ودوليين، في مقدمهم المحامي نزار صاغية الذي عمل على صوغ الاقتراح وبلورته. وأشار إلى أن الاقتراح لم يكن ليرى النور، لولا دعم الاتحاد الأوروبي والسفارة السويسرية في لبنان.

وأوضح ممثل وزير العدل مسعود نهرا أن وزارة العدل تعمل حالياً لصوغ مشروع مرسوم إنشاء «الهيئة الوطنية لمتابعة قضية المخطوفين والمفقودين»، التي وردت في البيان الوزاري للحكومة، وبصلاحيات واسعة. وذكّر بقيام الحكومات سابقاً بمحاولات محدودة لتحديد مصير المخفيين، أبرزها إنشاء لجنة للتقصي عن مصيرهم (٢٠٠٠) وهيئة تلقي شكاوى أهالي المخفيين (٢٠٠١) واللجنة اللبنانية السورية المشتركة عام ٢٠٠٥، من دون أن تؤدي تلك الإجراءات إلى كشف مصيرهم.

ودعت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي انجلينا ايخهورست لبنان إلى اعتماد الاتفاق الدولي لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري. وأملت في أن يتمكّن مجلس النواب من تحقيق تقدم في هذه القضية.

ودعا رئيس فريق العمل لدى الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري جيرمي ساركن الدولة إلى إطلاق التحقيقات لمعرفة الحقيقة، موضحاً أنه يمكن نبش الجثث وخضوعها للفحوص اللازمة، فضلاً عن تأمين الأرشيف واتخاذ التدابير المطلوبة للمعرفة.

وأعلن النائب غسان مخيبر عن وجود كمٍّ كبير من المعلومات المتعلقة بالمفقودين والمخفيين قسراً، يجب الإفصاح عنها لكونها تشكل الخطوة الأولى في اتجاه التحقيق الجدي. وشدّد على «حماية المعلومات والأفراد الذين يكشفون عنها .»

ولاحظ المحامي نزار صاغية أن الاقتراح يتضمّن جديداً مهماً، وهو النص على ملاحقة من يملك معلومات ويخفيها أو يمتنع عن الإدلاء بها، ووصف المشروع بأنه يبحث عن ذاكرة للغد ومعرفة الماضي من أجل المستقبل.

أضاف إن مسألة نبش المقابر ليست تقنية فحسب، إذ يفترض تأسيس القرار على إرادة سياسية واضحة، مؤكداً أن الاقتراح ليس ضد الملاحقات القضائية في حق المسؤولين عن الإخفاء القسري، ولا يؤدي إلى إيقاف تلك الملاحقات، ولا يستبعد المحاسبة عندما تكون شروطها متوافرة، رغم كونه قانوناً ترميمياً وليس قانون محاسبة.

ورأت رئيسة «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» وداد حلواني أن «تمسك اللجنة بالاقتراح يعود إلى ما يمثله من قوة مانعة للتلاعب أو التهرب أو التخويف»، فيما شدّد رئيس «لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين ـ سوليد» غازي عاد على أن الاقتراح يشمل جميع المفقودين بمن فيهم المعتقلون في السجون السورية .